WOMAN OptiBiz

OptiBiz

اقتصاد - مال وأعمال - قيادة وأنوثة

كيف غيّر عام 2025 خريطة الاقتصاد العالمي؟

قراءة في اتجاهات الاستثمار في تركيا للعام 2026:
فرص وتحديات في اقتصاد متحول

الهندسة الداخلية للقادة: تشييد المنظومة الداخلية للقائد المتزن والفعال

السيدة خديجة بنت خويلد: الريادة الانوثة التأثير

INFO@WOMAN-OPTIBIZ.COM
WWW.WOMAN-OPTIBIZ.COM

OptiBiz

مجلة سنوية تصدرها منصة WOMAN OPTBIZ

اقتصاد. .استثمار .. قيادة... بلغة تشبهكِ.

أول منصة عربية لصناعة الوعي الاقتصادي والقيادي

في عالم المال والأعمال

موجه للنساء الباحثات عن التأثير بوعي أنثوي متوازن.

- الافتتاحية –

العدد الأول من OptiBiz المجلة السنوية 2025
موجهة للقياديات والرائدات وسيدات الأعمال العربيات

لم تكن هذه المجلة نتاج قرار آني، بل ثمرة مسار طويل من العمل في مجال الاقتصاد والأعمال والقيادة، برؤية نسائية متوازنة. أتقدم اليوم إليكم بالعدد الأول من OptiBiz المجلة السنوية، كمنصة عربية تخاطب المرأة التي تقرأ للفهم، وتفكر لاتخاذ القرار، وتتحرك بوعي وروية. امرأة تدرك أن الاقتصاد ليس بعيداً عنها، بل يؤثر في مستقبلها واستقرارها وخياراتها وقدرتها على صناعة أثر ملموس.

شهد عام 2025 تحولات مهمة في الاقتصاد العالمي؛ تغيرت خلالها موازين القوى، وتطورت قواعد التبادل التجاري، وصعدت الهند إلى موقع متقدم، بينما واجهت اقتصادات متقدمة أخرى تباطؤاً ملحوظاً. يدخل العالم مرحلة تعددية اقتصادية جديدة، وتبرز تركيا – كساحة استثمارية ديناميكية – كوجهة تحتاج إلى دراسة معمقة قبل الشروع في أي قرار. وفي عالم يتغير بهذه السرعة، لا مكان للتردد؛ فإما أن نستعد ونتحرك، أو نتخلف عن الركب.

هذا الإصدار لا يخاطب الجمهور العام، ولا يتوجه إلى كل امرأة. إنه يصدر خصيصاً للمرأة الفاعلة في دوائر التأثير، التي تدير عملاً أو فريقاً أو قراراً أو استثماراً؛ المرأة التي تدرك أن صوتها ووجودها ليس تفصيلاً هامشياً، بل عنصراً مؤثراً في تشكيل المستقبل الاقتصادي لمجتمعها.
هنا، لا نتعامل مع المرأة كقضية، بل كفاعل اقتصادي وسياسي واجتماعي – كصانعة قرار، وحاملة لرأس المال والرؤية.
هذه المجلة لا تتناول الاقتصاد فحسب، بل تتطرق أيضاً إلى مفهوم القيادة: إلى البنية الداخلية للإنسان قبل المؤسسة. لأن الأسواق تُحلل بالعقل، لكن القرارات تُتخذ من مكان أعمق: من وعي الإنسان بذاته وطاقته وحدوده وإمكانياته. نقدم هنا منظوراً للقيادة لا يقوم على صراع الجنسين، ولا يروج لخطاب الإقصاء أو المساواة الشكلية، بل ينبثق من العدالة والفطرة ومسؤولية الإنسان – رجلاً وامرأة – في بناء مجتمعات متكاملة.

هذه المجلة تحترم وعيكِ... وتفترض أنكِ لا تبحثين عن محتوى سطحي، بل عن معرفة قابلة للتطبيق في صنع القرار. .... بلغة تنير لكِ الطريق... أرجو أن تكون هذه الصفحات مساحة للتفكير والتأمل، تفتح لكِ آفاقاً جديدة وترافقكِ خطوة بخطوة نحو خيارات أكثر حكمة وجرأة. فإن كان لكل امرأة صوتٌ ينتظر أن يُسمع، فليكن ما تقرئين هنا دعماً يدفعكِ نحو المسار الذي تستحقين.

OptiBiz – رئيسة التحرير
أروى البعداني

WOMAN OptiBiz

الاقتصاد العالمي

تحوّلات كبرى
وتداعيات مستقبلية

كيف غيّر عام 2025 خريطة الاقتصاد العالمي؟

تحوّلات كبرى وتداعيات مستقبلية

عام تحوّلي في المسار الاقتصادي العالمي

شهد الاقتصاد العالمي في عام 2025 تحوّلات عميقة تعيد تشكيل خريطته الأساسية، حيث أصبحت معادلات القوة الاقتصادية ومحركات النمو وسلاسل القيمة العالمية أمام اختبار حقيقي في ظل تحوّلات جيوسياسية وسياسية وتكنولوجية متسارعة. لقد تجاوزت هذه التحوّلات مجرد التقلبات الدورية لتشكل منعطفاً تاريخياً ينتقل بالعالم من نظام اقتصادي ليبرالي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية إلى نظام جديد أكثر تعددية وتنافسية وعدم استقرار.

تطور الناتج المحلي الاجمالي لأكبر 10 اقتصاديات عالمية (ترليون دولار)

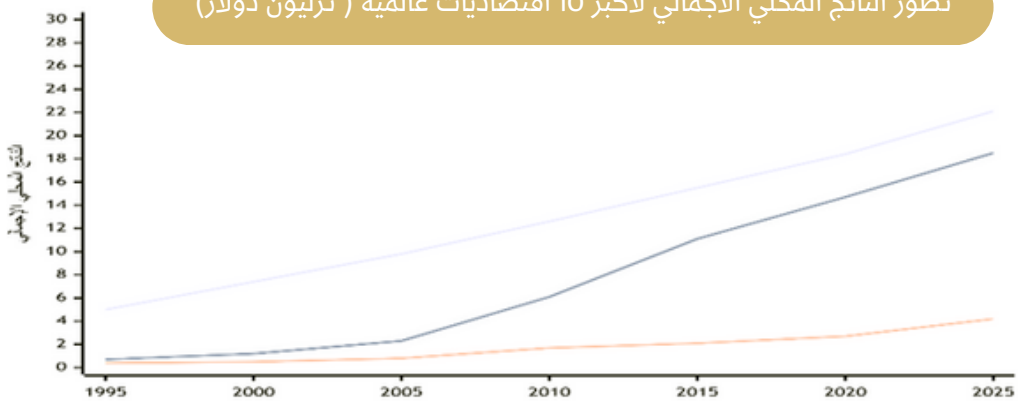

المصدر: بناء على بيانات صندوق النقد الدولي وتوقعات 2025

فقد اتخذت الولايات المتحدة سلسلة من القرارات الجريئة التي طالت بنية التجارة الدولية، ومكانة المؤسسات العالمية، والتحالفات الأمنية، ودور الولايات المتحدة القيادي، مما أدى إلى خلق حالة من الاضطراب وعدم اليقين، ليس فقط داخل الولايات المتحدة، بل في الاقتصاد العالمي بأكمله، مما جعل هذا العام نقطة فاصلة في مسار العلاقات الدولية وتوازنات القوة وفقاً لتحليلات مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية . وفي خضم هذه التحوّلات، برزت قوى اقتصادية جديدة، وتغيرت أنماط التبادل التجاري، وظهرت تحديات غير مسبوقة للسياسات النقدية والمالية، مما يستدعي تحليلاً متعمقاً لهذه التحوّلات وانعكاساتها على صُنّاع القرار.

التحوّلات الهيكلية الكبرى في الاقتصاد العالمي

تحوّلات في خريطة القوى الاقتصادية العالمية

شهدت خريطة الاقتصاد العالمي تحوّلات مهمة في توزع القوى الاقتصادية، حيث استمرت **الولايات المتحدة** في حفاظها على مركزها كأكبر اقتصاد في العالم، بينما تواصل **الصين** تقدمها لتحتل المرتبة الثانية، فيما برزت **الهند** كقوة اقتصادية صاعدة لتحل في المرتبة الثالثة وفقاً لمقارنات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بين عامي 1995 و2025. وهذا التحوّل ليس مجرد تغيير في الترتيب العددي، بل يعكس تحوّلاً أعمق في **مراكز النمو الاقتصادي** العالمي، حيث أصبحت الاقتصادات الناشئة في آسيا وأفريقيا تحقق معدلات نمو ملحوظة تزيد عن 4%، بينما تشهد بعض الاقتصادات المتقدمة تباطؤاً في النمو لا يتجاوز 1.5% في المتوسط وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي.

شكل (1): توزيع معدلات النمو الاقتصادي حب المناطق 2025

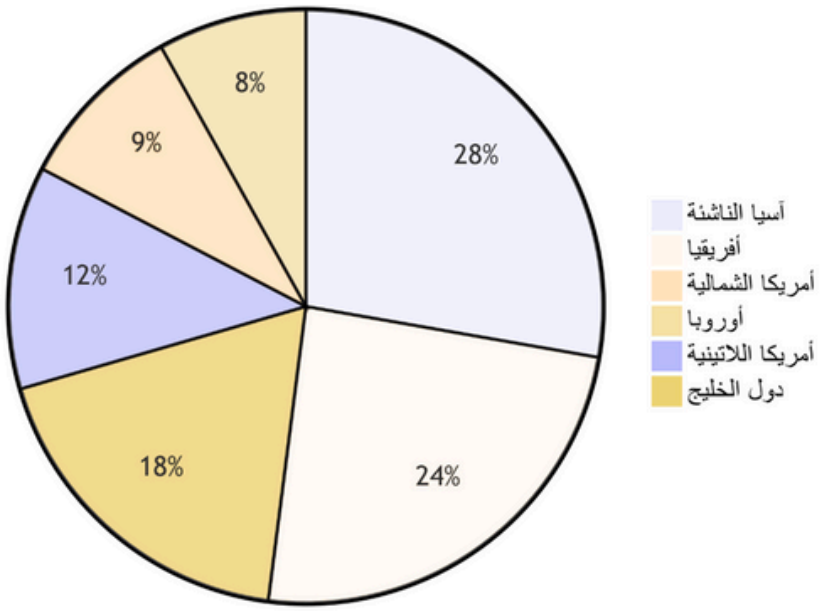

جدول (1) يوضح ترتيب أكبر 10 اقتصادات عالمية في 1995 مقابل 2025

ترتيب 1995	ترتيب 2025
أمريكا	أمريكا
اليابان	الصين
ألمانيا	الهند
فرنسا	اليابان
إيطاليا	ألمانيا
المملكة المتحدة	المملكة المتحدة
الصين	فرنسا
البرازيل	البرازيل
كندا	إندونيسيا
المكسيك	روسيا

تحوّلات في النظام التجاري العالمي وسلاسل الإمداد

لقد أدى نهج الحمائية الاقتصادية- وفرض الرسوم الجمركية الذي تبنته الإدارة الأمريكية في عام 2025 إلى تأثير مباشر في التجارة العالمية، حيث تزعزعت الثقة في منظمة التجارة العالمية، وبدأت سلاسل الإمداد في التفكك، وارتفعت تكاليف الإنتاج بصورة واسعة، الأمر الذي أدى إلى موجات تضخم في الأسواق العالمية. وقد دفعت هذه السياسات الشركات متعددة الجنسيات إلى إعادة النظر في مواقع مصانعها ونقل أجزاء من إنتاجها إلى دول مثل الهند وفيتنام، لتقليل الاعتماد على الصين والولايات المتحدة .

وفي المقابل، حاول الاتحاد الأوروبي والصين تعزيز استقلالهما الاقتصادي من خلال رفع الإنتاج المحلي، وزيادة الإنفاق الدفاعي، والاستعداد لعالم أقل استقراراً وتعاوناً. وقد أثبت القطاع الخاص قدرته على سرعة التكيف، متخذاً خطوات استباقية للحصول على الواردات وتحرك بشكل سريع لتحويل مسار سلاسل الإمداد. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن زيادة التعريفات الجمركية وتأثيرها جاءا أقل من المتوقع حتى الآن، لكن التوترات التجارية لا تزال متوهجة في ظل عدم وجود أي ضمان بعقد اتفاقات تجارية دائمة بعد.

تحوّلات في السياسات النقدية ومكافحة التضخم

واجهت البنوك المركزية حول العالم في عام 2025 تحديات غير مسبوقة في معادلة السياسة النقدية، حيث وجدت نفسها عالقة بين مطرقة **التضخم المستمر** وسندان **التباطؤ الاقتصادي**. ففي الولايات المتحدة، ظل التضخم فوق المستهدف، مع وجود مخاطر مائلة إلى الاتجاه الصعودي، بينما بقي التضخم منخفضاً في مناطق أخرى من العالم. وقد أدى هذا التباين إلى **تمايز في السياسات النقدية** بين البنوك المركزية الكبرى، حيث اضطر الاحتياطي الفيدرالي إلى الحفاظ على أسعار فائدة مرتفعة لفترة أطول مما كان متوقعاً، بينما بدأ بنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي في تخفيف سياساتهما النقدية ولكن بوتيرة حذرة.

لقد ارتفعت توقعات المستهلكين الأميركيين بشأن التضخم على المدى الطويل إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2008، وسط مخاوف بشأن الرسوم الجمركية المحتملة التي قد تفرضها إدارة ترامب القادمة. وتشير التصريحات الأخيرة لمسؤولي الاحتياطي الفدرالي إلى رغبة في "المضي ببطء" في تخفيض الفائدة، مما يعني أن الأسواق يجب أن تتعايش مع سياسة نقدية مشددة لفترة أطول، وأن الدولار سيبقى قوياً مما يضغط على الذهب والأسهم في الاقتصادات الناشئة.

شكل (2): تطور السياسات النقدية ومكافحة التضخم (2023-2025)

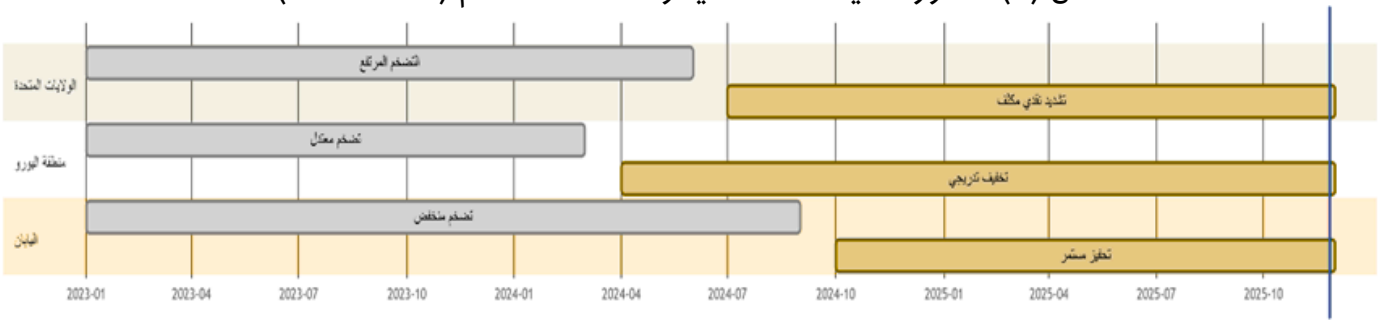

تحوّلات في المشهد التكنولوجي والاستثمار في الذكاء الاصطناعي

يشكل **الذكاء الاصطناعي** أحد أهم محركات التحوّل الاقتصادي في عام 2025، حيث تدخل الاستثمارات في هذا المجال مرحلة جديدة من النضج والتوسع. فقد شهد العالم طفرة استثمارية في الذكاء الاصطناعي تردد أصداء ازدهار الدوت كوم في أواخر التسعينات، حيث يحفز التفاؤل الاستثمارات التكنولوجية، ويرفع تقييمات الأسهم، وينعش الاستهلاك من خلال مكاسب رأس المال. لكن هذه الطفرة تحمل مخاطر كبيرة، فقد تتجه الأسواق إلى تعديل حاد للأسعار ، خاصة إذا لم يستطع الذكاء الاصطناعي أن يبرر التوقعات بتحقيق أرباح هائلة، وهو ما قد يؤثر بشكل ملموس على الثروة ويكبح الاستهلاك، وربما ترددت أصداء الآثار المعاكسة في أرجاء النظام المالي .

لقد أصبحت شركات التكنولوجيا الكبرى مثل "إنفيديا" و"ألفابت" و"مايكروسوفت" محوراً للاقتصاد العالمي، حيث ارتفعت أسهمها بنسب وصلت إلى 35% في عام 2024. لكن الأسواق بدأت تشهد في عام 2025 تراجعاً في أسهم شركات الذكاء الاصطناعي الأوروبية والآسيوية، حيث يخشى المستثمرون من تضخم غير مبرر في أسعار الأسهم . وأصبحت نتائج شركات مثل إنفيديا مفصلية للأسواق العالمية، حيث يمكن أن تمنح الأسواق جرعة معنوية قوية إذا جاءت إيجابية، أو تهوي بموجة الذكاء الاصطناعي كاملة إذا جاءت دون التوقعات.

شكل (3): الاستثمار في الذكاء الاصطناعي

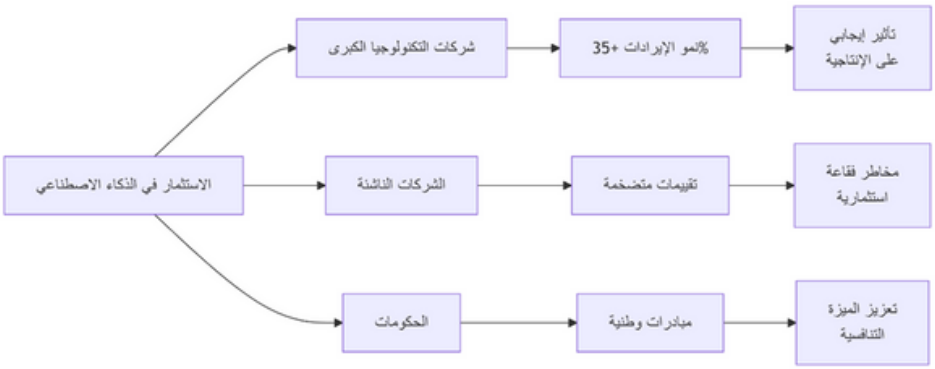

تداعيات التحوّلات على الاقتصادات المختلفة

1. تداعيات على الاقتصادات المتقدمة

واجهت **الاقتصادات المتقدمة** في عام 2025 تباطؤاً في النمو وارتفاعاً في التضخم، مما فرض عليها تحديات سياسية واقتصادية كبيرة. ففي **الولايات المتحدة**، أدى تشديد سياسات الهجرة إلى انكماش عرض العمالة المولودة في الخارج – وهي صدمة عرض سالبة إضافة إلى صدمة التعريفات الجمركية . وفي **أوروبا**، تسارعت وتيرة التضخم في منطقة اليورو، ما يدعم النهج التدريجي الذي يسلكه البنك المركزي الأوروبي في خفض أسعار الفائدة، دون التوقف بشكل كامل . كما تواجه **ألمانيا** تحديات في طموحها لتحويل البلاد إلى قوة عظمى في مجال أشباه الموصلات، الذي يعد جزءاً من سباق عالمي للسيطرة على نفط العصر الرقمي، والقوة الدافعة وراء التقنيات المستقبلية مثل الذكاء الاصطناعي.

2. تداعيات على الاقتصادات الناشئة والنامية

تشكل التحوّلات الاقتصادية في عام 2025 فرصاً وتحديات معاً للاقتصادات الناشئة والنامية. فمن ناحية، تعاني هذه الاقتصادات من تباطؤ النمو العالمي وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، مما يحد من تدفقات رؤوس الأموال الخارجية ويضغط على عملاتها المحلية ويزيد من أعباء الديون الخارجية . فانخفاض الطلب على المواد الخام والطاقة يترتب عنه تراجع الإيرادات في الدول التي تعتمد على تصدير هذه الموارد .

كما يزيد ضعف النمو العالمي من أعباء الديون على هذه الدول خاصة مع ارتفاع تكلفة الاقتراض، وصعوبة الحصول على تمويل خارجي ميسر .ومن ناحية أخرى، تستفيد بعض الاقتصادات الناشئة من **تحوّل سلاسل القيمة العالمية**، حيث تنجح في جذب استثمارات جديدة كانت تتجه سابقاً إلى الصين. ففي آسيا، أبرم زعماء ماليزيا وسنغافورة اتفاقاً رسمياً لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة في المنطقة الحدودية بينهما، مستهدفين جذب 50 مشروعاً خلال السنوات الخمس الأولى التالية لإنشائها . وتوقع المسؤولون في إقليم جوهور أن تخلق المنطقة ما يصل إلى 100 ألف وظيفة جديدة، وتضيف 26 مليار دولار سنوياً إلى الاقتصاد الماليزي بحلول عام 2030 .

3. تداعيات على الاستقرار المالي العالمي

أدت التحوّلات في عام 2025 إلى زيادة الضغوط المالية العالمية، حيث يواجه كثير من الحكومات، بما فيها بعض الاقتصادات المتقدمة الكبرى، ضغوطاً مالية متزايدة ولم يحقق سوى تقدم محدود في إعادة بناء الحيز المالي . وإذا لم يُتَّخَذ إجراء فوري، ستزداد الضائقة المالية حدة نتيجة لبطء النمو الاقتصادي، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، إلى جانب ارتفاع الديون والاحتياجات الجديدة إلى الإنفاق على الدفاع والأمن الاقتصادي والمناخ .

شكل (4): مخطط يوضح التدعيات على الاقتصادات العالمية

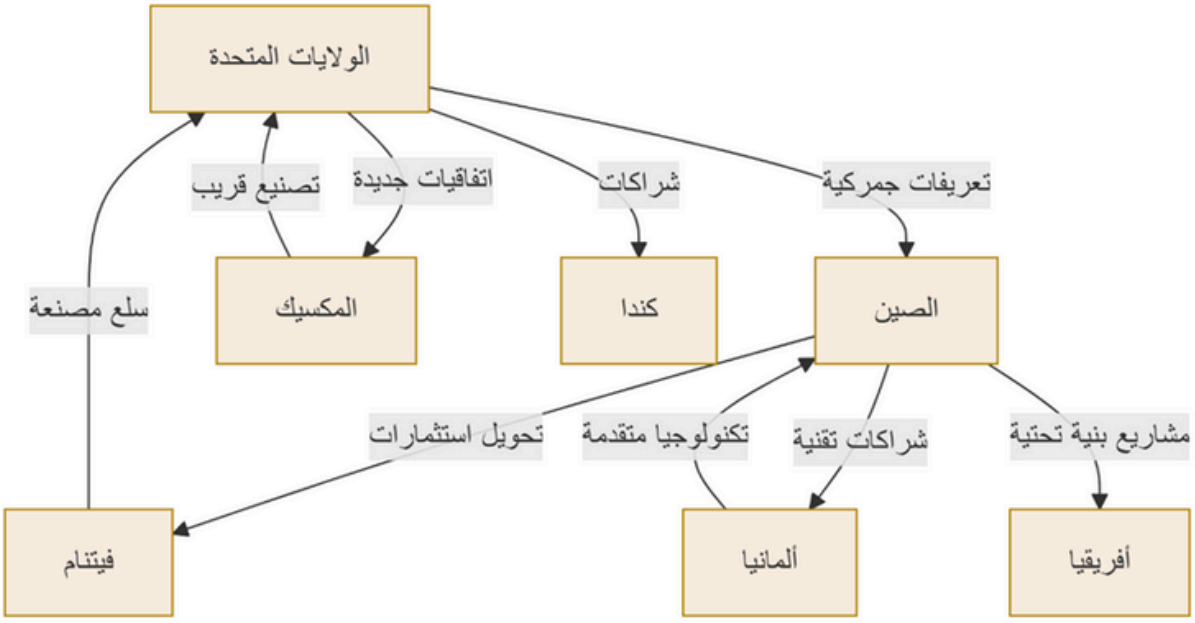

كما شهدت **الأسواق المالية** العالمية موجات متتالية من التقلبات نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وتراجع أسواق الأسهم، وتوجه المستثمرين نحو الأصول الآمنة مثل الذهب والسندات الحكومية. وقد زادت هذه التطورات من الضغط على الاقتصادات النامية التي تعتمد على القروض والمساعدات الدولية. وقد تعرضت مصداقية المؤسسات الاقتصادية الدولية لاختبار حقيقي، حيث تواجه البنوك المركزية ضغوطاً سياسية متزايدة لتيسير السياسة النقدية، سواء لدعم الاقتصاد على حساب استقرار الأسعار، أو لخفض تكاليف خدمة الدين، مما قد يأتي بنتائج عكسية على المدى المتوسط والطويل.

توصيات استراتيجية للعام 2026

توصيات لصُنّاع القرار السياسي

-تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي

في ظل تزايد القيود على التجارة العالمية، يصبح تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي ضرورة استراتيجية لضمان استمرار تدفق السلع والخدمات. يجب العمل على إبرام اتفاقيات تجارية إقليمية جديدة وتعميق التكامل في سلاسل القيمة الإقليمية، كما فعلت ماليزيا وسنغافورة بإنشاء منطقة اقتصادية خاصة.

- **اعتماد سياسات صناعية ذكية**: يمكن للسياسة الصناعية أن تساعد في دعم القطاعات الاستراتيجية، لكن يجب التعامل معها بعناية لأنها غالباً ما تجلب معها تكاليف مالية كبيرة ومستترة وتداعيات محتملة على القطاعات غير المستهدفة. يجب أن تركز السياسات الصناعية على القطاعات ذات الميزة التنافسية المحتملة، مع مراعاة التكاليف والمنافع بعيدة المدى.

-الحفاظ على استقلالية البنوك المركزية

:مع زيادة شدة القيود على المالية العامة، تواجه البنوك المركزية ضغوطاً سياسية متزايدة لتيسير السياسة النقدية، لكن ذلك يأتي بنتائج عكسية على المدى المتوسط. الحفاظ على استقلاليتها ومصداقيتها ضروري لتثبيت التوقعات التضخمية – ولا سيما في خضم الصدمات.

توصيات استراتيجية للعام 2026

توصيات لسيدات الأعمال والقياديات

- **تنويع سلاسل التوريد والأسواق**: في ظل اضطرابات التجارة العالمية، يصبح تنويع مصادر التوريد والأسواق هدفاً استراتيجياً لضمان استمرارية الأعمال. يمكن الاستفادة من التحول في سلاسل الإمداد العالمية لاستكشاف فرص جديدة في اقتصادات ناشئة مثل الهند وفيتنام وإندونيسيا .

-**الاستثمار في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي**: مع تسارع وتيرة التحول التكنولوجي، يصبح دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات التجارية ضرورة تنافسية. لكن يجب تقييم هذه الاستثمارات بعناية وتجنب الدخول في فقاعات مضاربية، مع التركيز على التطبيقات ذات القيمة الملموسة للأعمال .

-**إدارة المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية الكلية** : في ظل بيئة الأعمال المتقلبة، يجب تطوير أطر متطورة لإدارة المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية، بما في ذلك تقلبات أسعار الصرف وتغيرات السياسات التجارية. يمكن استخدام سيناريوهات التخطيط للاستعداد لمجموعة واسعة من الاحتمالات، بدلاً من التركيز على توقع واحد قد ينهار مع أول صدمة غير متوقعة.

توصيات استراتيجية للعام 2026

توصيات للمؤسسات المالية والاستثمارية

- **تبني نظرة متوازنة للاستثمار في التكنولوجيا:** بينما تقدم شركات الذكاء الاصطناعي فرصاً استثمارية واعدة، يجب تقييمها في إطار مخاطرها الحقيقية وتجنب المبالغة في التقديرات التفاؤلية. يمكن النظر إلى هذه الاستثمارات في إطار محافظ استثمارية متنوعة توازن بين المخاطرة والعائد

- **التركيز على الاستثمارات المستدامة:** مع تزايد الاهتمام العالمي بقضايا المناخ والاستدامة، تظهر فرص استثمارية مهمة في قطاعات الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر. يمكن للاستثمار في هذه القطاعات أن يحقق عوائد مالية ويوفر مرونة أكبر في وجه التقلبات الاقتصادية .

- **إعادة تقييم مخاطر الأسواق الناشئة:** في ظل تباين أداء الاقتصادات الناشئة، يجب التمييز بين الاقتصادات التي لديها أطر سياسات قوية وتلك ذات الأطر الضعيفة. فالاقتصادات ذات الأطر القوية تتعامل بفعالية أكبر مع الصدمات، بينما تواجه الاقتصادات ذات الأطر الضعيفة مخاطر أكبر .

قراءة في اتجاهات الاستثمار في تركيا للعام 2026:
فرص وتحديات في اقتصاد متحول

مقدمة

تشهد تركيا تحولاً اقتصادياً مهماً مدفوعاً بإصلاحات هيكلية وسياسات نقدية ومالية أكثر انضباطاً، مما يضع أساساً متيناً لبيئة استثمارية واعدة بحلول عام 2026. لم يعد النقاش يدور حول مجرد التعافي من التحديات التضخمية التي واجهتها، بل حول بلورة نموذج نمو أكثر استدامة ومرونة، قادر على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في قطاعات متنوعة. تقدم هذه الورقة تحليلاً متعمقاً للاتجاهات الاستثمارية المتوقعة في تركيا للعام 2026، موجهةً سيدات الأعمال والقياديات وصنّاع القرار الذين يسعون إلى فهم الفرص والمناخ الاستثماري في واحدة من أكثر اقتصادات المنطقة ديناميكية. يعتمد التحليل على أحدث التوقعات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية، محاولاً قراءة المشهد المستقبلي بموضوعية، مقدماً رؤى استراتيجية تساعد في اتخاذ القرارات المستنيرة.

تحليل السياق الاقتصادي الكلي والبيئة الداعمة للاستثمار

استقرار النمو وتراجع التضخم

تشير توقعات المؤسسات المالية الدولية إلى أن الاقتصاد التركي يسير على مسار النمو المستدام، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5% في 2025، ليرتفع إلى 3.7% في 2026 بفضل تزايد الاستثمار والاستهلاك .وبشكل متوافق، تتوقع المفوضية الأوروبية أن يحافظ الاقتصاد على نموه بنسبة 3.4% لكل من عامي 2025 و 2026، على أن يرتفع هذا المعدل إلى 4% في 2027. ويأتي هذا النمو مدعوماً بشكل رئيسي باستهلاك الأسر، بدعم من تأثير الثروة الناتج عن ارتفاع أسعار الذهب واستمرار تحسن مؤشرات التوظيف .

شكل رقم (5) مسار التضخم في تركيا (2023-2025) وتوقعات 2026

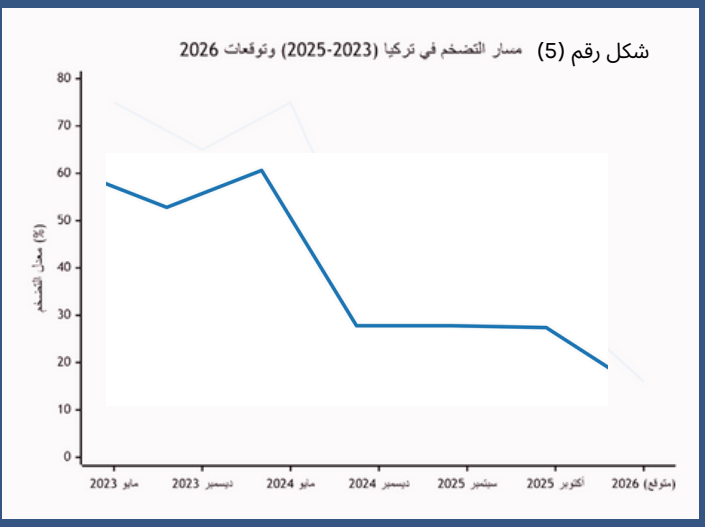

يبين هذا المخطط الخطي المسار التنازلي للتضخم في تركيا منذ ذروته التاريخية في مايو 2023 عند 75%، وانخفاضه إلى 32.87% في أكتوبر 2025، مع توقعات باستمرار هذا المسار الانحداري إلى حوالي 16% في 2026 . هذا المنحنى يعكس فعالية السياسات النقدية الانكماشية التي يتبعها البنك المركزي التركي.

أما على صعيد التضخم، وهو التحدي الأبرز في السنوات الأخيرة، فتظهر البيانات بداية حصول تحسن تدريجي. فبعد أن بلغ التضخم ذروة عند 49% في سبتمبر/أيلول 2024، انخفض إلى 33% في أكتوبر/تشرين الأول 2025. وتتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن يواصل التضخم تراجعه التدريجي ليقترب من نطاق 15 إلى 16% بنهاية 2026 . وقد أسهمت السياسة النقدية الانكماشية التي انتهجها البنك المركزي، والمتمثلة في الحفاظ على أسعار فائدة حقيقية إيجابية، بشكل محوري في كبح جماح التضخم واستعادة الثقة بالليرة التركية .

تعزيز الاستقرار المالي والسياسات الداعمة

لعبت السياسة المالية الحذرة دوراً مكملاً للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار. فقد ساهم انخفاض عجز الموازنة إلى 3.6% من الناتج المحلي في 2025 (بعد أن كان 4.7% في 2024) في كبح الطلب الكلي وتقليل الضغوط التضخمية . كما شهدت الاحتياطيات الدولية تحسناً ملحوظاً، حيث بلغت 184 مليار دولار حتى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2025، مما يعزز قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات المحتملة .

ويؤكد بيان صندوق النقد الدولي أن استخدام البنك المركزي التركي "لمجموعة واسعة من الأدوات للحفاظ على أسعار فائدة حقيقية مرتفعة والسيطرة على المخاطر المالية" كان عاملاً أساسياً في تحقيق هذه النجاحات، مشيراً إلى أن القطاع المالي "لا يزال يتمتع بوضع جيد" . كل هذه العوامل تخلق بيئة اقتصادية كلية أكثر استقراراً، وهي شرط أساسي لتعزيز ثقة المستثمرين واتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل.

جدول(2) يلخص أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي المتوقعة لتركيا لعام 2026

المؤشر	التوقعات لعام 2026	المصدر
نمو الناتج	3.7% (IMF) /	صندوق النقد
معدل التضخم	24.8 %حوالي	المفوضية
عجز الموازنة	استمرار	تقديرات
الاحتياطيات	استمرار	بيانات البنك

القطاعات الاستثمارية الواعدة في تركيا لعام 2026

شكل رقم (6)

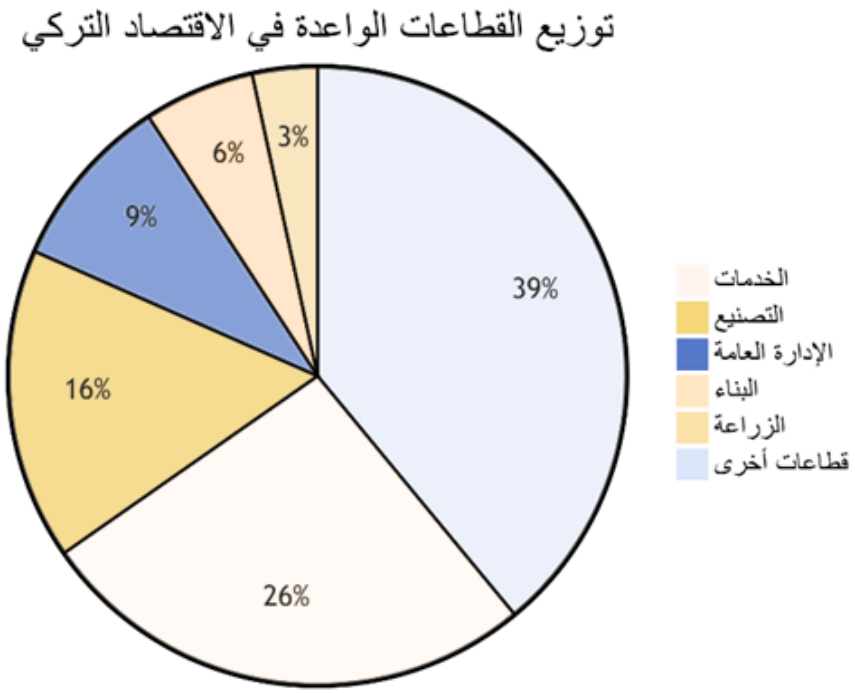

يوضح هذا الرسم البياني المساهمة النسبية لأهم القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا، مما يساعد في تحديد القطاعات الأكثر ديناميكية وجاذبية للاستثمار. نلاحظ هيمنة قطاع الخدمات يليه قطاع التصنيع، مما يعكس طبيعة الاقتصاد التركي المتجه نحو التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة والتصنيع المتقدم

أولا: القطاع العقاري: عمود الاستثمار الأساسي

لا يزال القطاع العقاري يجذب اهتمام المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، حيث يُتوقع أن يشهد نمواً سنوياً في الأسعار يتراوح بين 8% إلى 12% في عام 2026، مدعوماً بمشاريع البنية التحتية والتوسع السياحي. وتشير التوقعات إلى أن السياسات النقدية التي تتبنى خفضاً تدريجياً لأسعار الفائدة مع استقرار سعر الصرف، ستنعش القروض العقارية والقدرة الشرائية لدى المستثمرين المحليين، مما يدعم نمو الطلب على الوحدات السكنية والمشاريع الجديدة .

وتتميز المدن الساحلية مثل أنطاليا وألانيا و إزمير بأداء استثماري قوي، حيث تصل العوائد الإيجارية السنوية فيها إلى 6-10%، خاصة مع توقع وصول أعداد السياح إلى أكثر من 60 مليون زائر في 2026، مما يغذي الطلب على عقارات التأجير الموسمي والشقق الفندقية. كما أن برنامج الحصول على الجنسية التركية مقابل الاستثمار العقاري، الذي تم تحديث شروطه لعام 2026 ليصبح الحد الأدنى للاستثمار 400,000 دولار أمريكي، يظل عاملاً جاذباً لرؤوس الأموال الأجنبية، خاصة من المستثمرين العرب .

ثانيا : قطاع الصناعة والتصنيع: التنويع وزيادة القيمة المضافة

يحظى القطاع الصناعي باهتمام بالغ من الحكومة التركية، حيث يسهم بنحو 30% من الناتج القومي، ويشغل أكثر من 21% من إجمالي القوى العاملة في البلاد. وتتجه سياسات التنمية الصناعية نحو التنويع وتعزيز القيمة المضافة، لا سيما في مجالات الصناعات الدفاعية، البتروكيماويات، صناعة السيارات وقطع الغيار، والإلكترونيات.

وتضم تركيا أكثر من 285 منطقة صناعية موزعة على مختلف المدن، مع وجود 70 منطقة إضافية قيد الإنشاء ، مما يوفر بنية تحتية جاذبة للاستثمارات الصناعية. ومن المتوقع أن تظل الصادرات واحدة من أهم محركات النمو في عام 2026، مع توسع الشراكات التجارية في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، مما يعزز فرص الاستثمار في الصناعات التصديرية .

قطاع السياحة والخدمات: النمو المستمر والتحول الرقمي

يشكل القطاع السياحي أحد أهم محركات الاقتصاد التركي، حيث يتوقع أن يتجاوز عدد السياح 60 مليون سائح في 2026، محطماً جميع الأرقام القياسية السابقة. هذا النمو لا يقتصر فقط على السياحة التقليدية، بل يمتد ليشمل اتجاهات جديدة مثل السياحة العلاجية، السياحة الشتوية، و سياحة العافية، وكذلك تزايد أعداد "الرحالة الرقميين" الذين يقيمون لفترات طويلة.

ينعكس هذا النمو السياحي مباشرة على الطلب في قطاع الضيافة، مخلقاً فرصاً استثمارية واسعة في بناء وتشغيل المنتجعات، الشقق الفندقية، الفنادق البوتيكية، والمارينات الترفيهية. وقد سهلت التحسينات في البنية التحتية، مثل مشروع الخط السريع للسكك الحديدية في أنطاليا وتوسيع مارينا ألانيا، من وصولية هذه المناطق وجاذبيتها الاستثمارية.

رؤى استراتيجية وتوصيات عملية للمستثمرين

- الاستفادة من فرص الشراكة في المشا ريع الك برى التركي ز على الاستثمار في المشاريع المرتبطة بخطة الحكومة للبنية التحتية، مثل مشروع قناة إسطنبول، شبكات السكك الحديدية السريعة، وتوسيع الموانئ، والتي من شأنها فتح آفاق جديدة في قطاعات الخدمات اللوجستية التجارة، والعقارات المحيطة بهذه المشاريع .

- تبني النموذج الاستثماري المتنوع: بدلاً من التركيز على قطاع واحد، يُوصى بتبني محفظة استثمارية متنوعة تجمع بي ن العقا ر (ضماناً للاستقرار والعوائد المتوسطة)، الصناعات التحويلية (لتحقيق قيمة مضافة عالية)، والخدمات السياحية (للاستفادة من السيولة السريعة) . هذا التنوع يخفف المخاطر ويعظم العوائد.

- الاستفادة من الحوافز الحكومية والبرامج التمكينية: يجب على المستثمرين، المحليين والأجانب، دراسة والاستفادة القصوى من الحوافز الحكومية المتاحة، مثل الإعفاءات الضريبية في بعض المناطق الصناعية، وبرامج الدعم التصديري، وبالطبع برنامج الحصول على الجنسية مقابل الاستثمار، مع الالتزام الكامل بالشروط المحدثة لعام 2026 لتج نب أي مخا طر قانونية .

- تعزيز الشراكات المحلية والدولية لمواجهة التحديات والتعقيدات المحتملة، يُنصح المستثمرون الأجانب، وخاصة في مرحلة الدخول الأولى إلى السوق التركي، بالبحث عن شراكات استراتيجية مع شركات تركية ذات خبرة. هذا لا يسهل الإجراءات القانونية والإدارية فحسب، بل يضمن فهماً أعمق لثقافة السوق وآليات عمله.

تُظهر القراءة التحليلية أن عام 2026 يمثل نقطة تحول محتملة للاقتصاد التركي، حيث تبدأ السياسات الإصلاحية التي تم تطبيقها في الأعوام السابقة في جني ثمارها، متمثلة في نمو أكثر استدامة و تضخم متجه للانحسار. إن المشهد الاستثماري الذي ينتظر المستثمرين وصنّاع القرار هو مشهد غني بالفرص في قطاعات حيوية مثل العقارات، الصناعة، والسياحة، لكنه يتطلب في الوقت نفسه يقظة وحكمة في إدارة المخاطر، لا سيما تلك المتعلقة باستمرارية خفض التضخم والاستقرار العالمي.

النجاح في هذا السوق الديناميكي لن يكون بالتبعية العمياء للاتجاهات، بل بفهم عميق للسياق الاقتصادي الكلي، ومرونة تكتيكية في التعامل مع المستجدات، ورؤية استراتيجية طويلة الأجل تدرك أن تركيا، بموقعها الجيوستراتيجي وطموحها الاقتصادي، تسير بثبات نحو تعزيز مكانتها كمركز إقليمي وعالمي للاستثمار.

الهندسة الداخلية للقادة:

تشييد المنظومة الداخلية للقائد المتزن والفعال

عمارةٌ تُبنى من الداخل

كيف يمكن للقائد أن يشيد منظومةً فاعلة، وهو لم يتقن بعدُ هندسةَ ذاته؟ هذا السؤال ليس مجرد استفهام عابر، بل هو حجر الزاوية في كل رحلة قيادية حقيقية. فالقائد الفذ لا يبدأ بقيادة الآخرين، بل يبدأ بقيادة نفسه، وإعادة تشييد معماره الداخلي. وقد جاء في الحديث الشريف: "إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم" (رواه مسلم). فجوهر القيادة الحقة، إذن، ليس في المهارات التقنية فحسب، بل في البنية الداخلية الرصينة التي تبنى من القلب والعقل والوجدان.

الأساس المتين: حفريات الوعي الذاتي

كل بناء شامخ يحتاج إلى أساس متين، وأساس الهندسة الداخلية للقائد هو **الوعي الذاتي**. فهو الحفر العميق في طبقات النفس لاكتشاف الدوافع والأنماط والتحيزات الخفية. وقد بدأت رحلة النبي ﷺ بهذا الأساس في غار حراء، حيث قضى سنوات في التأمل والتعرف على الذات قبل البعثة. قال تعالى: {**قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا**} (الشمس: 9-10).

ولبناء هذا الأساس، على القائد أن يرسم **المخطط الأولي** لداخله، مستلهماً قول النبي ﷺ: "**رحم الله امرأً عرف قدر نفسه**". عليه أن يسأل نفسه: ما النمط المتكرر في أخطائي القيادية؟ وما الدوافع الخفية وراء انفعالاتي؟ فالوعي ليس مجرد معرفة سطحية، بل هو مسح شامل للبنية النفسية.

وفي زحام المهام، يحتاج القائد إلى **مساحة صمت**، هي بمثابة غرفة عمليات قلبية يعود إليها لصيانة بصيرته. قال ﷺ: "ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب" (رواه البخاري). وكان ﷺ يخصص وقتاً للخلوة والتفكر، فيغادرها بوضوحٍ يجعل قراراته أكثر حكمة واتزاناً.

الأعمدة الأخلاقية: هندسة القيم الراسخة

إذا كان الوعي هو الأساس، فإن القيم هي **الأعمدة** التي تحمل البناء كله. ولا يمكن لعمارة أن تقف بلا أعمدة، كما لا يمكن لقائد أن يصمد بلا منظومة قيمية راسخة. وصف الله تعالى نبيه فقال: *{وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ}* (القلم: 4).

وعلى القائد أن يختار مواد البناء لهذه الأعمدة بعناية، مستجيباً لقول النبي ﷺ: **"إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق"**. ما هي القيم الخمس التي ستشكل كيانه القيادي؟ وأيها هو حجر الزاوية الذي إن سقط، سقط البناء كله؟

ولكن القيم لا تختبر في سكون الايام، بل تحت ضغط المواقف الصعبة. في فتح مكة، وقف النبي ﷺ أمام قوم آذوه وطردوه، فقال كلمة الخلود: **"اذهبوا فأنتم الطلقاء"**.

هنا تنجح الأعمدة الأخلاقية في اختبارها الأصعب.

مخطط صنع القرار: من الفوضى إلى الوضوح الهندسي

قرارات القائد هي البلاطات الخرسانية التي تمشي عليها المؤسسة نحو المستقبل. وضعف التصميم هنا يعني خطر الانهيار.
لذا، يحتاج القائد إلى غرفة ترشيح داخلية، تمنع التحيزات المعرفية – كتحيز التأكيد والراحة الآنية – من تلويث قراراته. وعليه أن يطور ميزاناً داخلياً للمخاطرة، يسأل من خلاله: هل أميل للتهور أم للتحفظ الزائد؟ وكيف أحقق التوازن؟

وقصة صلح الحديبية خير مثال على التوازن في صنع القرار. فبينما مال الصحابة للقتال، اختار النبي ﷺ التفاوض على شروط بدت مجحفة. لكن رؤيته الثاقبة، المدعومة بتفكر عميق، رأت في هذا "الانتصار المؤجل" تمهيداً لفتح مكة دون قتال. فالقائد الحقيقي يميز بين معركة الأنا ومعركة الرؤية.

الدوائر الكهربائية: إدارة الطاقة الوجدانية

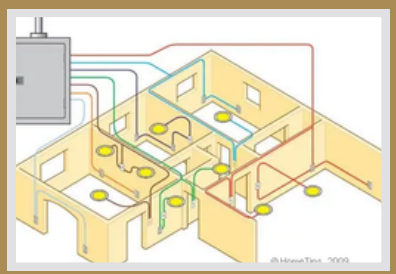

المشاعر هي النظام الكهربائي للهندسة الداخلية، طاقة تضيء القرارات وتشغل العلاقات. والقائد الذي لا يفهم دوائره الكهربائية العاطفية معرض لتماس يحرق به نفسه وفريقه.
عليه أولاً أن يعرف اللوحة الرئيسية لمشاعره: ما الذي يشحن طاقته الوجدانية؟ وما الذي يستنزفها؟ وكيف يصمم يومه لحماية هذه الطاقة الثمينة؟

ثم يأتي دور أسلاك السلامة، ممثلة في المرونة الانفعالية. فالقوة الحقيقية، كما علمنا النبي ﷺ، ليست في الصرعة، بل في "ملكة النفس عند الغضب" (رواه البخاري). والغضب تيار عالٍ، إما أن يحرق الدوائر، أو يتحول إلى طاقة إيجابية تدفع للعمل المنتج. فقد كان ﷺ يدعو: **"اللهم إني أسألك كلمة الحق في الغضب والرضا"** (رواه النسائي)، معلمًا إيانا أن الوضوح في اللحظات العاطفية الصعبة هو اختبار حقيقي للقيادة.

الانسجام الداخلي: التمام المعماري

الانسجام الداخلي هو اللمسة النهائية للهندسة الرصينة، حيث تتناغم الأساسات والأعمدة والدوائر في باقة واحدة. هو الحالة التي تتفق فيها الأفكار والمشاعر والقيم والسلوكيات. قال تعالى: *{قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}* (الأنعام: 162).

وهنا تبرز معادلة الثقة الحقيقية: الثقة = الكفاءة + النزاهة + التواضع. فالثقة ليست غروراً، والتواضع ليس ضعفاً. وقد جسد النبي ﷺ هذه المعادلة بقوله: "**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبد فقولوا: عبد الله ورسوله**" (رواه البخاري).

الصيانة الدورية: استدامة البناء

لا يبقى بناء بلا صيانة. الهندسة الداخلية للقائد مشروع حي يحتاج إلى فحص دوري.

أحياناً تتطلب الصيانة هدم جدران عاطفية بنيناها للاحتماء، فأصبحت سجوناً: آلام الماضي، معتقدات بالية، صور نمطية. قال ﷺ: "خير الخطائين التوابون" (رواه الترمذي).

وفي أحيان أخرى، تحتاج إلى إضافة طوابق جديدة بالتعلّم المستمر وتوسيع المدارك. وكان النبي ﷺ يدعو: "**اللهم انفعني بما علمتني، وعلمني ما ينفعني، وزدني علماً**" (رواه الترمذي).

في الختام، تذكر أن أعظم إنجازاتك القيادية لن تكون المشاريع التي أنجزتها، بل الإنسان الذي أصبحته. القيادة الحقيقية ليست منصباً تشغله، بل هي كيان تشيده. إنها العمارة الداخلية التي تسمح لك بالثبات كالجبال في العواصف، والمرونة كغصن في رياح التغيير.

وقد جاء في القرآن الكريم: **{إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ}** (الرعد: 11). فابدأ اليوم كـ "مهندس داخلي" لذاتك. اسأل نفسك: أي جزء من عمارتي يحتاج إلى ترميم؟ واعلم أن أعظم مشروع تعمل عليه في حياتك هو... أنت. وصدق رسول الله ﷺ حين قال: "**كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ**" (رواه البخاري). فابدأ برعاية نفسك أولاً.

السيدة خديجة بنت خويلد:

التوازن الممكن بين الريادة والأنوثة والتأثير

خديجة بنت خويلد: التوازن الممكن بين الريادة والأنوثة والتأثير

في علم النفس الاجتماعي، لا تقتصر النماذج الملهمة على كونها قصص نجاح، بل تؤدي دور «البُنى النفسية المرجعية» التي توسّع إدراك الفرد لما هو ممكن، وتمنحه إذنًا داخليًا للتجربة والطموح دون شعور بالذنب أو الاغتراب عن الذات. لذلك، لا تكمن المشكلة الحقيقية في غياب النماذج، بل في غياب النماذج القابلة للتماهي.

من هذا المنظور، تبرز شخصية السيدة خديجة بنت خويلد، لا بوصفها رمزًا دينيًا فحسب، بل كنموذج ريادي متكامل، شديد الصلة بالمرأة العربية المعاصرة، ولا سيما سيدات الأعمال. فخديجة لم تمارس التجارة على الهامش، بل أدارت نشاطًا اقتصاديًا واسعًا في مجتمع تنافسي، واتخذت قرارات استراتيجية، وبنت شبكة علاقات قائمة على الثقة والسمعة، وهي عناصر لا تزال حتى اليوم جوهر أي تجربة ريادية ناجحة.

تشير المصادر التاريخية إلى أن خديجة بنت خويلد لم تكن مجرد تاجرة ناجحة، بل فاعلًا اقتصاديًا محوريًا في مكة قبل الإسلام. فقد ورثت نشاطًا تجاريًا معتبرًا عن والدها، لكنها لم تكتفِ بالحفاظ عليه، بل طوّرته ووسّعته حتى غدا من أكبر المشاريع التجارية في قريش. كانت قوافلها تنقل بضائع متنوعة، من الأثاث والفخار إلى الحرير، وتربط مكة بالشام واليمن، ما يعكس فهمًا عميقًا لحركة الأسواق الإقليمية وقدرة على إدارة سلاسل إمداد معقدة بمعايير ذلك العصر.

ورغم اختلاف الروايات حول الحجم الدقيق لثروتها، فإن إجماع المؤرخين ينعقد على ضخامتها وتأثيرها. تُذكر في بعض المصادر أرقام كبيرة تتحدث عن إشرافها على عشرات الآلاف من الجمال ضمن شبكتها التجارية. ورغم الطابع الرمزي المحتمل لهذه الأرقام، فإن دلالتها واضحة: خديجة كانت صاحبة رأس مال، وصاحبة قرار، وتدير تجارتها من موقع المالك لا الوسيط.

أما سمعتها التجارية، فكانت رأس مالًا لا يقل قيمة عن المال نفسه. لُقّبت بـ«الطاهرة» في مجتمع جاهلي شديد الحساسية للسمعة، ما يشير إلى التزامها الصارم بالعدل، وجودة السلع، والوفاء بالعهود. لم يكن هذا اللقب أخلاقيًا فحسب، بل اقتصاديًا بامتياز، إذ شكّل عنصر ثقة جذب الشركاء والعملاء معًا. كما عُرفت بـ«سيدة نساء قريش»، لا لمكانتها الاجتماعية فقط، بل لكفاءتها واستقلالها المالي وجدارتها القيادية.

وعند تفكيك تجربة خديجة بعيدًا عن التقديس الرمزي، تتجلى ممارسات قيادية يمكن قراءتها بلغة الإدارة الحديثة. فنجاحها لم يكن نتاج حظ اجتماعي أو إرث عائلي، بل حصيلة قرارات واعية وأنماط قيادة متقدمة سبقت عصرها.

أولى هذه الممارسات كانت استقطاب الكفاءات على أساس القيم والمهارات. حين بلغها خبر أمانة محمد ﷺ قبل البعثة، لم تنظر إليه باعتباره شابًا من أسرة محترمة فحسب، بل بوصفه كفاءة أخلاقية يمكن الوثوق بها لإدارة تجارة معقدة تمتد إلى الشام. يعكس هذا القرار فهمًا مبكرًا بأن رأس المال الحقيقي لا يقتصر على المال، بل يشمل الإنسان المؤتمن عليه.

ولم يتوقف الأمر عند التفويض، بل مارست ما يمكن تسميته اليوم «المتابعة الذكية». فإرسال غلامها ميسرة مع القافلة لم يكن بدافع الشك، بل بدافع التقييم وجمع المعلومات. وهو سلوك يعكس إدراكًا لأهمية الشفافية واتخاذ القرار بناءً على المعطيات، بما يشبه أنظمة التقارير المعتمدة في المؤسسات الحديثة.

وعندما عادت القافلة بأرباح وفيرة، لم تكتفِ بالرضا الضمني، بل عبّرت عن تقديرها بشكل صريح، فضاعفت الأجر وربطت المكافأة بالنتائج والسلوك المهني. هذا الفعل، رغم بساطته الظاهرة، يُعد من أقوى أدوات بناء الولاء المؤسسي، ويكشف وعيًا عميقًا بدور التقدير في تحفيز الأفراد واستدامة النجاح.

بعد الزواج، تتجلّى سمة قيادية أكثر عمقًا: الدعم والتمكين طويل الأمد. لم تنسحب خديجة من المشهد، ولم ترَ في قوتها الاقتصادية تعارضًا مع دورها الأسري أو الإنساني. بل سخّرت مواردها لدعم مشروع أكبر من ذاتها، وكانت السند النفسي الأول في لحظة البعثة، حيث مارست قيادة احتوائية هادئة: ثبّتت، وطمأنت، وآمنت، في وقت كان الاضطراب فيه سيد الموقف.

وفي واحدة من أكثر اللحظات دلالة على نضجها القيادي، لجأت إلى الاستعانة بالخبراء. فعندما واجهت تجربة غير مسبوقة، لم تنسق خلف العاطفة وحدها، ولم تنكر الحدث، بل أخذت زوجها إلى ورقة بن نوفل طلبًا للفهم والتفسير. هذا السلوك يجسّد وعيًا بأن القيادة لا تعني امتلاك جميع الإجابات، بل معرفة متى وأين نطلب المشورة.

ما يجعل نموذج خديجة محفزًا نفسيًا للمرأة العربية المعاصرة هو أنها لم تعش الصراع الداخلي الشائع اليوم بين الأنوثة والقيادة. لم تُجبر على التنصل من هويتها، ولم تحتج إلى تبني القسوة أو التقمص الذكوري لإثبات قوتها. كانت قوية في السوق، حكيمة في الإدارة، ودافئة في العلاقات، دون أن ترى في ذلك أي تناقض.

بل إن ريادتها كانت خيارًا واعيًا. ففي مجتمع قبلي ذكوري، رفضت عروض الزواج من أشراف قريش، واختارت شريكها وفق معاييرها، وتقدمت هي بالخطبة رغم فارق العمر. وهو قرار لا يمكن قراءته إلا بوصفه تعبيرًا عن استقلالية نفسية وقدرة على اتخاذ قرارات مصيرية دون الخضوع لسلطة الحكم الاجتماعي.

بهذا المعنى، يتجاوز نموذج خديجة الصورة البطولية الفردية، ليقترب مما تسميه الأدبيات الحديثة «القيادة الخادمة». فقد سخّرت سلطتها الاقتصادية لخدمة غاية أوسع، وأنفقت ثروتها في دعم الدعوة، وتحرير العبيد، وإغاثة المحتاجين، دون استعراض أو توظيف رمزي للسلطة.

إن قراءة تجربة خديجة بهذا العمق تقدّم للمرأة العربية، ولا سيما الرائدات وسيدات الأعمال، إجابة عملية عن الإشكاليات النفسية المرتبطة بالقيادة: يمكن للمرأة أن تكون قوية دون عدوانية، قيادية دون فقدان ذاتها، وصاحبة سلطة دون أن تتحول السلطة إلى عبء أخلاقي أو اجتماعي.

ليست خديجة حالة استثنائية بعيدة عن الواقع، بل شاهدًا تاريخيًا على أن القيادة المتوازنة، القائمة على الكفاءة والرؤية والأخلاق، ليست دخيلة على الثقافة العربية، بل جزء أصيل منها... جرى تهميشه طويلًا.

OptiBiz

المجلة السنوية - العدد الاول-2025

www.woman-optibiz.com

info@woman-optibiz.com

رئيسة التحرير : أروى البعداني